

في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات تسطير محاضر الضبط والمستهلك يتوجع

شهد الوضع الاقتصادي خلال الاعوام الاخيرة تحولات واسعة، ارتبطت بعدد من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وكانت لها تأثيرات سلبية على كل القطاعات الحياتية. تفاقمت الازمة المعيشية منذ مطلع هذا العام بفعل التراجع المستمر في الطلب على الاستهلاك، وظهر مؤشر اسعار الاستهلاك ارتفاعات متفاوتة، بحيث بلغ معدل الزيادة ما يقارب 3%

شهد الوضع الاقتصادي في الفترة الاخيرة جمودا في عدد من المؤسسات الانتاجية والتجارية، نتيجة تدني القدرة الشرائية للاجر والمدخيل لدى الفئات العمالية وذوي الدخل المحدود. زاد الانفاق على بعض القطاعات الحياتية الرئيسية من تعليم وطبابة ونقل وسكن واتصال واسعار خدمات وغيرها من الامور التي تعتبر في سلم الاولويات لدى هذه الفئات. وهذا ما ادى الى تراجع في تخصيص نسب معينة من دخلها لشراء عدد من السلع الضرورية والكمالية الاخرى. كما

عباس: محاضر ضبط وزارة الاقتصاد غير رادعة

مع بدء سريان تطبيق سلسلة الضرائب التي فرضت لتمويل سلسلة الرتب والرواتب بدأ المواطن يشعر بتأثيرها السلبي. ما هي الاجراءات التي اتبعتها وزارة الاقتصاد للحد من تفلت الاسعار؟

بدأت مفاعيل الضرائب وخصوصا الضريبة على القيمة المضافة منذ مطلع هذا العام، فيما الزيادات التي لحقت بالرواتب والاجور بدأت قبل ايلول الماضي، ومن الطبيعي عندما يرتفع دخل الفرد ان ترتفع نسبة استهلاكه. وزارة الاقتصاد كثفت دورياتها على الاسواق منذ ذلك التاريخ، وشملت المراقبة تحديدا اسعار السلع. وقد اجرينا عملية مقارنة لفواتير ما قبل تطبيق السلسلة وفواتير ما بعدها لمعرفة ما اذا كان قد تم استغلال قوانين الضرائب والمرسوم التي فرضت لتمويل هذه السلسلة، علما ان قوانين الوزارة تحذر التجار من رفع

اسعار السلع والخدمات بشكل غير مبرر، او بطريقة غير مشروعة. وهي تقوم بواجبها بصورة دقيقة وشاملة، حيث نظمت عام 2017 ما مجموعه 825 محضرا حولت على القضاء. لكن المشكلة ان هذه المحاضر غير رادعة نظرا الى افتقارها الى العقوبة او الغرامة المباشرة، وهذا ما يخفف من فعالية الرقابة. عندما تفرض الغرامة بشكل مباشر ويقوم المخالف بدفعها فورا، يشعر بعبئها ويسعى مستقبلا الى عدم المخالفة مجددا. اما اذا مر الوقت لدى القضاء من دون تبته، فذلك يفسح في المجال امام المخالفين من التجار لتكرار مخالفاتهم.

ما هو المطلوب لجعل العقوبة رادعة وفعالة؟

ثمة اقتراح قانون امام مجلس النواب لم يبت منذ 3 سنوات. فقد تقدمنا بملاحظتين:

الاولى تنص على ان العقوبة هي وحدة لا تتجزأ مهما كان حجم المخالفة، والثانية تنص على ان تقوم وزارة الاقتصاد بفرض الغرامة فورا وترك الاعتراض للقضاء. هذا الامر يتعلق بفرض الغرامات الادارية والمالية فقط، ولا يتحدث عن العقوبات الجزائية كونها من صلاحية القضاء حصرا، كي تعطي هذه العقوبات مفعولها الرادع ولا يذهب عمل الوزارة في مهب الريح. هذا الاقتراح لا يزال في مجلس النواب لان هناك معارضة قضائية بداعي عدم التخلي عن صلاحيات القضاء.

على اي اساس تتم المراقبة والملاحقة؟
على التاجر اعلان الاسعار بشكل بارز وواضح. بالاضافة الى ان عددا من السلع الاستهلاكية يتم تسعيرها من وزارة الاقتصاد، او من بعض الادارات الرسمية التي اعطاها القانون هذه الصلاحية. مراقبة هذه السلع سهلة، اما بالنسبة الى السلع الاساسية الاخرى، فهناك قرار لوزير الاقتصاد حدد بموجبه نسبة الارباح عليها، وحض المعنيين على عدم تخطي هذه النسبة. في المجمل، اقتصادنا حر ويخضع لمبدأ العرض والطلب، وعلى المواطن البحث عن السعر الارخص، ونحن نطبق المرسوم الاشتراعي رقم 83/73 الذي يحدد عدم تخطي سعر السلع او الخدمة ضعف سعر كلفتها، علما ان لتحديد سعر الكلفة اجراءات طويلة، بالاضافة الى مراقبة نسبة الارباح على الفاتورة.

ما هو دور المكتب الفني للاسعار؟ هل لحظ ارتفاعا؟

بالاضافة الى ما ذكرت، يصدر المكتب الفني تقريره الاسبوعي بعنوان "اعرف السعر الارخص"، ويشمل نحو 500 سلعة تعتبر سلعا اساسية بالنسبة الى المستهلك. ارتفاع الاسعار كان ضمن الهامش الطبيعي. فقد ارتفع سعر عدد من السلع بنسبة تراوحت بين 1% و3%، وتراجعت اسعار اخرى مثل الخضروات والفواكه التي تعتبر موسمية، علما ان بعض السلع يخضع

التوزيع العادل للثروة يؤدي الى توازن اقتصادي

تطور دور الدولة عموما من دولة الامن والقضاء والادارة والمواصلات، ليشمل ايضا مهمة تنظيم الانتاج والتبادل وتعزيز الدخل وفرص العمل، ومستويات الطلب والاستثمار والحماية من المخاطر الاجتماعية، واستعمال افضل للموارد والقدرات المتاحة، وتوزيع عادل للثروة على الفئات الاجتماعية المختلفة وفتح الاسواق الرسمية امام الانتاج والخبرات المحلية وارساء الآليات التمويلية المحفزة للانتاج... يؤدي الى تحقيق سلسلة من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين: الانتاج والتبادل (خفض عجز الميزان التجاري)، مستويات الدخل (بواسطة الضريبة العادلة)، النقد والاسعار للحد من نسبة التضخم، النمو الكمي اي الرقمي والتنمية النوعية والاجتماعية (تحقيق الانماء المتوازن).

الضريبة بحسب ما يؤكد الخبراء هي الاجراء الاكثر ديموقراطية على رغم ظاهرها التسلسلي الاستبدادي، اذا ما تم التعامل معها باسلوب يسمح لها بالقيام بادوارها الرئيسية الثلاثة:

- المالي القاضي بتمويل المؤسسات الديموقراطية للدولة وخفض عجز الموازنة، شرط ضبط الانفاق وتأمين حسن ادارته.
- الاقتصادي يرتكز على تفعيل الحياة الاقتصادية - الاجتماعية عندما تستعمل وسيلة لتحفيز الاقتصاد (الاعفاءات الضريبية).
- الاجتماعي يشتمل على تأمين مساواة المواطنين امامها وضمان مناخ دائم من السلم الاهلي المبني على العدالة الاجتماعية الراسخة، والتأثير على الواقع الاجتماعي (التنزيلات الشخصية).

ان المساواة امام الضريبة لا تعني تناسب دخل المكلّف مع قيمة مساهمته الضريبية، بل تتناسب مع قدرة هذا المكلّف على الدفع مع قيمة تلك المساهمة. من هنا اهمية شخصنة الضريبة، فضلا عن اعتبار العبء العائلي بحث التزام الشخصنة على جعل الضريبة المباشرة اكثر تصاعدا على الشطور العالية للدخل الفردي. كما ان نظاما تصاعديا للضريبة غير المباشرة ايضا يحترم المبدأ عينه: عندما تعفى السلع الضرورية من الرسوم الجمركية وترتفع هذه الرسوم على السلع الكمالية، وعندما تأخذ رسوم الميكانيك عمر السيارة وقوة محركها في الاعتبار، تكون الضريبة غير المباشرة قد شخصنت ايضا وتصاعدت.

المساواة امام الضريبة يجب ان تقود الى المساواة ايضا بواسطتها، اي عندما يتحقق هدفان رئيسيان: شخصنة الضريبة وتصاعديتها على فئتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحقيق انتاجية عالية للضريبة أي تسديد الجميع اياها من دون تلوّ أو تهرب أو غش...

وفق ما يقوله الدكتور ايلي يشوعي، فان التعديل الضريبي يجب ان يشمل:
- الضريبة على الدخل: التنزيلات الشخصية الجديدة من الدخل بحسب الوضع العائلي وغير الخاضعة للضريبة، تعزز الطلب الاستهلاكي والادخار وتحقق شخصية اكبر للضريبة، وخاصة بالنسبة الى الاجراء لذوي الدخل المحدود. اما المهن الحرة فيجب ان تعتمد محاسبات خاصة بها تغني عن الضريبة المقطوعة او الربح المقدر، وتطبق عليها التنزيلات الحالية، وتخضع نتائجها الصافية لضريبة على الدخل تتميز بتوسع اكبر للنسب والشطور.
- الضريبة على الارباح: الضريبة على الارباح لا تشكل عبئا او كلفة لان الربح يمثل النتيجة النهائية للعملية التجارية، وبين السيء والاسوأ تبقى زيادة الضريبة على الارباح الحل الاقل ضررا لشرط استعمال الحافز الضريبي، اي الخفض للمؤسسات التي تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

اقتصاد



□ المستهلك هو الحلقة الاضعف، فما عاد يشتري بشكل عشوائي بل يحدد مشترياته وفقا لحاجاته الاساسية. نصيحتنا له ان يقارن الاسعار ويختار الارخص قبل ان يقدم على الشراء، وان يتوجه الى اسواق الجملة ولا يغريه الديكور الجميل. على الدولة اصدار بعض الاجراءات التي تكبح التجار وتحارب الغلاء، من دون الاتكال على مبدأ الاقتصاد الحر الذي يبيع انتهاج كل المحظورات. كل الدول المتطورة، حتى مع وجود الاقتصاد الحر، تقوم باجراءات لحماية المستهلكين، الا في بلدنا. نحن ندعو الدولة الى تطبيق قانون حماية المستهلك، والاسراع في اقرار قانون المنافسة ومنع الاحتكار الذي ما زال في الادراج. البلاد تمر في ركود هائل في مختلف المجالات، ومع ذلك بقيت الاسعار مرتفعة بسبب غياب المعالجات من الاجهزة المعنية واستمرار الاحتكارات التجارية.

ع. ش

مناسبة الانتخابات النيابية في ايار يستطيع المواطنون الافصاح عن غضبهم، اما الحفاظ على حقوقهم فهذا شأن اخر.

■ كيف تنظرون الى الضريبة على القيمة المضافة وتأثيراتها؟

□ استنكرت سياسة رفع ضريبة الـTVA، لان الدولة تأتي بعد كل ما يحصل مع المواطنين لترفعها. يجب ان تضبط اسعار السلع الاساسية لان المواطنين اصبحوا يعيشون بالدين نتيجة الغلاء الحاصل. اؤكد على عدم وجود رقابة قوية على الاسعار، وحتى لو وجدت فانها لن تؤدي الى شيء، اذ ليس هناك قوانين تضبط الارباج. لذا اطلب الادارات المعنية بالتدخل من خلال وضع اجراءات معينة، لان هناك فلتانا اقتصادية.

■ هل اعتماد مبدأ الاقتصاد الحر يسمح بانتهاج زيادة الاسعار بالشكل الحالي؟

■ هل الضرائب الجديدة هي السبب في ارتفاع الاسعار ام ان هناك اسبابا اخرى؟
□ هذا الارتفاع يؤكد ان الاجراءات الاقتصادية التي اقرت، وعلى رأسها الهندسة المالية لمصرف لبنان الذي وزع على القطاع المصرفي حوالي 5.6 مليارات دولار، والرسوم الضريبية التي واكبت سلسلة الارتفاع والرواتب، كل ذلك بدأ يعطي النتائج السلبية المنتظرة على الاسعار، وهذا ما اكدته الجمعية قبل ستة اشهر.

■ هل يمكن لجم هذه الموجة الجديدة وتأثيرها على العائلات الفقيرة والمتوسطة؟

□ تدخل ادارات الدولة لا ينفع، لانه لا يعتمد على اي اساس قانوني في ظل غياب قانون المنافسة، وفي ظل الخيارات الاقتصادية للسلطة التي لا ترى في المواطنين سوى بقرة حلب تغذي مجموعة من السياسيين وعائلاتهم وشركائهم من مصارف وتجار. في

الارباج التي يسمح بها القانون.

■ ما سبب ذلك، هل هو الخوف من الملاحقة القانونية؟

□ بصراحة، التجار على علم بقدرة المواطن الشرائية. وهذه القدرة هي التي خففت من حدة ارتفاع الاسعار، خصوصا وان لدى المواطن التزامات اخرى تتعلق بالتعليم والاستشفاء وايضا القروض وغيرها من الخدمات. حاليا لا قدرة له على صرف مرتبه داخل السوق التجارية، وسلسلة الارتفاع لم تؤثر بشكل مباشر على السلع الاستهلاكية والخدماتية.

وعمل وعناصر لا نملكها. السوبرماركت في استطاعتها تسعير سلعة اقل من الكلفة ورفع سعر سلعة اخرى. لذا، فان سياسة التسعير معقدة وليست سهلة. نحن نعتمد على المقارنات التي تؤدي في معظم الاحيان الى نتائج ايجابية بنسبة 99%، ونعتمد كذلك على فواتير رسمية تحمل رقم التسجيل الضريبي وتظهر ثمن السلعة ونسبة الارباج.

■ هل الاسعار مستقرة في رأيك؟

□ بعض المراكز زادت اسعار سلعتها، لكن لا يمكن ملاحظتها اذا كانت ضمن نسب

اذا لعملية المنافسة. اضافة الى ان مؤشرات كثيرة تدخل في عملية الاسعار.

■ هل تعتمدون في عملية التسعير على لوائح الموردين فقط؟

□ هذا امر طبيعي. لكن بالطبع بعد تطبيق الضرائب والرسوم والقيمة المضافة، ارتفعت الاسعار بنسب معينة. هنا تأتي عملية المقارنة التي نجريها بين فواتير الموردين والاسعار المعلنة لدى مراكز البيع، ولمعرفة نوع المخالفة اذا ما وجدت. نحن لا نملك القدرة على وضع كلفة كل سلعة، فهذا الامر يحتاج الى جهد

نعمي: مؤشر ارتفاع الاسعار بلغ 2,28%

■ مع دخول الضرائب الجديدة حيز التنفيذ مطلع العام 2018، شكت الفئات الشعبية وحتى الميسورة من ارتفاع الاسعار. كيف تنظرون الى هذا الواقع؟
□ قبل اقرار سلسلة الارتفاع والرواتب وبحسب مؤشر جمعية المستهلك، ارتفعت الاسعار بشكل ملحوظ، ذلك ان اسواقنا فوضوية بحجة الاقتصاد الحر القائم على العرض والطلب. لكن هوية الاقتصاد مزدوجة الوجه في ظل وجود الاحتكارات وعدم وجود قانون منافسة يساعد على خفض الاسعار والحماية من الاحتكارات. ويا للاسف ينعكس ذلك على اسعار السلع والخدمات. لكن اقرار الضرائب الجديدة لتمويل سلسلة الارتفاع والرواتب التي هي حق، خلقت فجوة بين الرواتب بين القطاعين العام والخاص ما ادى الى ارتفاع الاسعار. علما ان جمعية حماية المستهلك تتابع مراقبة معدل اسعار 145 سلعة وخدمة اساسية تمثل اساس استهلاك العائلات في لبنان. ويظهر مؤشر الفصل الرابع لعام 2017 بالنسبة الى الفصل الثالث، ارتفاعا للاسعار

■ بصفتكم الرقابية، كيف تعاملت الاسواق مع هذه الضرائب، وما هي انعكاسات ذلك على المواطن؟

□ ادت هذه الارتفاعات الى انخفاض القدرة الشرائية عند المستهلك الذي اختصر سلته الاستهلاكية الى النصف. يسود الاسواق حاليا ركود قاتل، نتيجة عدم قدرة المواطن على شراء كل حاجاته الاستهلاكية. فاصبح الاختصار سيد الشراء، وحتى حركة الاعياد باتت شبه عادية ان لم نقل معدومة. المحال تعاني من قلة الزبائن، نتيجة عدم توافر الاموال لدى المستهلكين. وهذا دليل خطير على واقع اقتصادي صعب تمر فيه البلاد ومع انعدام اي اجراءات جديّة لكبح الغلاء الحاصل. اضافة الى الهموم اليومية



ناتبة رئيس جمعية حماية المستهلك ندى نعمي.



التي يعاني منها المواطن من كلفة فاتورتين للماء والكهرباء، علما ان تجميد القروض لا يحقق دورة اقتصادية سليمة، بل يزيد الامور تعقيدا.